



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

الأدلة المعلوماتية



البورصة المصرية

إعداد

أمل عبد الحميد

منى عبد القادر

أبريل ٢٠١٧

الأدلة المعلوماتية

سلسلة دورية لأهم البيانات المعلوماتية او المعرفية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي.

وتهتم هذه السلسلة بنشر المعلومات والمعرفة لاهم الكيانات المرتبطة بالاستثمار والقطاع المصرفي في مصر، مثل البورصة المصرية، والبنك المركزي، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية ... الخ، وذلك بهدف تأصيل الثقافة الاقتصادية، وذلك لزيادة الوعي بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد المصري ومعرفة التشابكات التي تحدث فيما بين قطاعاته.

الصفحة

المحتويات

٢

تاريخ البورصة المصرية

٤

رؤساء البورصة المصرية

٥

مؤشرات البورصة المصرية

٦

بورصة النيل

٦

الأوراق المالية المتداولة بالبورصة

٨

المتعاملون بالبورصة المصرية

٩

الجهات التي لها علاقة بالبورصة

١٠

بعض المفاهيم المتعلقة بالبورصة

تاريخ البورصة المصرية

- البورصة هي سوق لتبادل الأوراق المالية بين البائع والمشتري، ويتم التبادل بعد الاتفاق على سعر لهذه الأوراق، وتطرح الشركات أسهمها في السوق كوسيلة لجمع رؤوس الأموال اللازمة للبدء أو للتوسع في مشروعاتها.
- في عام ١٨٨٨ أنشئت بورصة الاسكندرية رسمياً، تلتها بورصة القاهرة في عام ١٩٠٣ وكلتا البورصتين نشطتا وأصبح لكل منهما كيان مستقل خلال أربعينيات القرن العشرين، حيث صنفت بورصة الإسكندرية في المركز الخامس على مستوى العالم، وفي عام ١٩٩٧ أعاد القرار الجمهوري (١٩٩٧/٥١) تعريف الهيكل القانوني للبورصات ومن ثم تم معاملة البورصة المصرية ككيان واحد ولديها مجلس إدارة واحد ومقران أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية.
- البورصة المصرية هي الجهة الرسمية الوحيدة المعتمدة في مصر كسوق لتداول الأوراق المالية ، ومن الناحية القانونية تعتبر البورصة شخصية اعتبارية عامة، ملك للدولة لذا لا توجد لها أسهم مصدره أو مملوكة لجهات أخرى، وعلي الرغم من ملكية الحكومة للبورصة المصرية الا انها تدار كأية شركة خاصة، تعمل البورصة المصرية على قيد وتداول الأوراق المالية مثل الأسهم (العادية-المتأخرة)، السندات (الحكومية-الشركات) وصناديق الاستثمار المغلقة، تقوم شركة الوساطة أو الشركة العضو بتداول الأوراق المالية آليا لحساب العميل أو المستثمر.

رؤساء البورصة المصرية

الفترة	الاسم
١٩٢٥:١٩١٠	الدو مور تيرا
١٩٢٩:١٩٢٥	بيرير
١٩٤٧:١٩٤١	أيلي نجار
١٩٥٨:١٩٤٨	اميل ليفي
١٩٥٩	ادوارد قورتي
١٩٦٠	محمد علي حسن
١٩٦١	فؤاد عبد الرحيم يوسف
١٩٧٣:١٩٦٢	شهدي عازر حنا
١٩٩٠:١٩٨١	فؤاد محمد شاهين
١٩٩٣:١٩٩٠	أحمد حامد محمد
١٩٩٦:١٩٩٣	ناصر نظمي
١٩٩٧	عبد الستار بكرى حسن
١٩٩٨:١٩٩٧	شريف رأفت
٢٠٠٤:١٩٩٧	سامح الترجمان
٢٠٠٥:٢٠٠٤	محمد سليمان عبد السلام
٢٠١٠:٢٠٠٥	ماجد شوقي
يوليو ٢٠١٠: مارس ٢٠١١	خالد سري صيام
مارس ٢٠١١: سبتمبر ٢٠١١	محمد سليمان عبد السلام
سبتمبر ٢٠١١: يوليو ٢٠١٣	محمد مصطفى عبد الجواد عمران
يوليو ٢٠١٣: أغسطس ٢٠١٣	عاطف ياسين الشريف
أغسطس ٢٠١٣ حتى الان	محمد مصطفى عبد الجواد عمران

مؤشرات البورصة

- المؤشر هو قيمة عددية لقياس التغيرات التي تحدث في الأسواق المالية من خلال قياس تحركات السهم سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً بما يعكس أسعار السوق واتجاهاته، في بداية حساب المؤشر تحدد سنة الأساس وعندها توضع قيمة محددة لبداية قياسه لمقارنتها بأي تغييرات تحدث في نقطة محددة.

✓ مؤشر ٣٠ EGX

- هو أحد المؤشرات التي تصدرها البورصة المصرية ويتم حسابه وفقاً للعملة المحلية والدولار ابتداءً من ١٩٩٨ بقيمة أساس بلغت ١٠٠٠ نقطة ، وتم بداية نشر المؤشر مقوماً بالدولار عام ٢٠٠٩ ، ويتضمن أعلي ثلاثين شركة من حيث السيولة والنشاط، يتم قياس قيمة المؤشر عن طريق حساب رأس المال السوقي المعدل بعد حساب نسبة الأسهم الحرة التداول التي يتكون منها المؤشر ، و يتم حساب رأس المال السوقي المعدل كما يلي:

= عدد الأسهم المقيدة × أسعار إقفال أسهم كل من الشركات التي يتكون منها المؤشر × نسبة الأسهم الحرة.

✓ مؤشر ٧٠ EGX

- هو مؤشر سعري يقيس أداء السبعين شركة الأكثر نشاطاً في السوق المصري بعد إستبعاد الشركات الـ ٣٠ الأنشطة المكونة لمؤشر ٣٠ EGX ، حيث يقوم المؤشر بقياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي، ولا يأخذ في اعتباره نسبة التداول الحر، وقد تم استخدامه منذ ٢٠٠٩ وبدأ حسابه بأثر رجعي من ٢٠٠٨.

✓ مؤشر EGX ١٠٠

- هو مؤشر سعري تم استخدامه منذ عام ٢٠٠٩ وحسابه بأثر رجعي اعتباراً من عام ٢٠٠٦، يقيس أداء المائة شركة الأكثر نشاطاً في السوق المصري متضمنة الشركات الـ ٣٠ المدرجة في مؤشر EGX ٣٠ والشركات الـ ٧٠ المدرجة في مؤشر EGX ٧٠ ويقوم المؤشر بقياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي، ولا يأخذ في اعتباره نسبة التداول الحر.

بورصة النيل

- تم اطلاقها في اكتوبر ٢٠٠٧، وهي أول سوق لقيد وتداول الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا داخل البورصة المصرية، وذلك كمبادرة من البورصة المصرية لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة للتغلب على المعوقات التمويلية التي تواجهها وتحدي من فرص نموها.

الأوراق المالية المتداولة بالبورصة المصرية

يوجد ثلاث أنواع من الأوراق المالية يتم التداول عليها بالبورصة المصرية وهي **الأسهم** (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) و**السندات** (السندات الحكومية وسندات الشركات) و**صناديق الاستثمار المغلقة**.

- **الأسهم** هي أداة ملكية تستخدمها بعض الشركات في زيادة رأس مالها فتقوم بطرح أسهمها في طرح عام من خلال السوق الأولى حيث يتيح للمستثمر فرصة الشراء، وتعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية وله حق التصويت، والحصول على توزيعات أو جزء من الأرباح إذا ما حققت الشركة أرباحاً، وفي حالة زيادة قيمة الأسهم عن القيمة التي اشترى بها المستثمر يمثل ذلك أرباح رأسمالية له وفي حالة حدوث

خسائر للشركة لن يحصل على توزيعات وستنخفض قيمة الأسهم عن القيمة التي اشترى بها ويمثل ذلك خسائر رأسمالية لحامل السهم.

- **السندات** هي اداة مديونية تستخدمها الشركات كوسيلة للاقتراض، حيث يتعهد مُصدر السندات أن يدفع لحاملها فائدة أو (كوبون) محدد مسبقاً بصفة دورية (٣ أو ٦ شهور أو....) على ان يتم رد القيمة الاسمية للسندات عند حلول تاريخ الاستحقاق، وبذلك يكون حامل السندات مقرض للشركة وليس مساهم فيها.

- **صندوق الاستثمار** هو محفظة استثمارية كبيرة تتكون من مجموعة مختلفة من الأوراق المالية ويقوم بإدارة المحفظة مديرين محترفين لديهم القدرة والإمكانات اللازمة لإدارة الاستثمارات. ويمتلك كل مستثمر في صندوق الاستثمار نصيباً على المشاع في هذا الصندوق يطلق عليه وثيقة استثمار، وكل وثيقة تمثل نسبة ملكية في الأوراق المالية التي تتكون منها محفظة الصندوق. وتتمثل وظيفة مديرو الاستثمار في انتقاء هذه الأوراق المالية لتكوين المحفظة التي تعمل على تحقيق أهداف الصندوق الاستثمارية مثل العائد الدوري أو النمو، وهي نوعان:

✓ **صناديق الاستثمار المفتوحة:** هي وثائق استثمار يتم بيعها للمستثمر بطريقة مباشرة وغير قابلة للتداول في البورصة ويمكن للمستثمر التنازل عنها عن طريق ردها مباشرة إلى مصدر الصندوق في أوقات محددة فقط.

✓ **صناديق الاستثمار المغلقة:** هي وثائق استثمار قابلة للتداول في البورصة حيث يمكن شرائها أو بيعها عن طريق التداول في البورصة كأى ورقة مالية أخرى.

- **هذا بخلاف صناديق المؤشرات (ETFs)** التي ظهرت لأول مرة عام ١٩٩٣ عندما طورت شركة (Street Global Advisors State) بالتعاون مع البورصة الأمريكية أول سوق لصناديق المؤشرات، وقد أطلق على صندوق منها شهادات إيداع ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's Depository Receipts) - SPDR وكانت عبارة عن صناديق مؤشرات تتبع أداء مؤشر (P&S٥٠٠) وتعتبر (SPDR) حتى الآن أحد انجح صناديق المؤشرات وأكثرها سيولة ، وتعتبر صناديق استثمارية مفتوحة تتبع حركة مؤشر معين ولكن يتم قيد وتداول الوثائق المكونة لهذه الصناديق في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وتتميز صناديق المؤشرات بما تمنحه للمستثمرين من فرص تغطية أسواق كاملة في دول مختلفة أو قطاعات مختلفة وذلك بتكلفة أقل من وسائل الاستثمار الأخرى، وتتكون صناديق المؤشرات من سلة من الأوراق المالية المتداولة في البورصة، فهي مصممة كصناديق الاستثمار المفتوحة لتوفير تكاليف اقل للدخول في البورصة، ولكن تختلف عن صناديق الاستثمار المفتوحة فيمكن تداول صناديق المؤشرات في أي وقت خلال جلسة التداول.

المتعاملون بالبورصة المصرية

- البورصة المصرية هي سوق مفتوحة تضم كافة المستثمرون افراد أو مؤسسات مصريون أو أجانب (عرب - غير العرب) حيث لا يوجد أي محاذير تمنع المستثمر الأجنبي من الاستثمار بالبورصة فانه يعامل مثل المستثمر المصري، بالإضافة إلى ذلك يتم معاملة كل من الشركات المقيدة والشركات الأعضاء الأجنبية مثل المصرية.

الجهات التي لها علاقة بالبورصة المصرية

- **شركات الوساطة (شركات السمسرة) أو الشركات الأعضاء** هي الشركات الأعضاء الحاصلة على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط الوساطة في الأوراق المالية بالبورصة. وتمنح البورصة تلك الشركة بعد اجتيازها اختبار نظام تداول البورصة العضوية بها، ومهمتها الوساطة بين المستثمر والبورصة حيث انه غير مسموح للمستثمر التعامل المباشر مع البورصة بالبيع أو الشراء، لذا تقوم الشركة بتنفيذ عمليات البيع والشراء للعميل مقابل عمولة محددة ومتفق عليها، كما تمد العملاء بالاستشارات والبحوث اللازمة.
- **شركة مصر للمقاصة** هي عبارة عن شركة خاصة والمساهمين بها هم البورصة المصرية والبنوك وشركات الوساطة، هي الجهة الوحيدة في مصر المخول لها القيام بعمليات المقاصة والتسوية لعمليات البيع والشراء التي تتم ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية وكذا تطبيق نظام الحفظ المركزي في مصر.
- **الهيئة العامة للرقابة المالية** وتهتم بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وتحل محل كل من الهيئة العامة لسوق المال، والهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري.

- **شركة مصر لنشر المعلومات** قامت البورصة بإنشائها في عام ١٩٩٩ لزيادة مستويات الشفافية في السوق، وتقوم بنقل بيانات التداول اللحظي محلياً ودولياً. وتستهدف EGID توفير جميع المعلومات الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للأطراف المختلفة مثل المستثمرين والمؤسسات المالية، وكالات الأنباء في العالم، مستخدمة قنوات نقل المعلومات المتاحة التي تناسب احتياجات كل طرف.

بعض المفاهيم المتعلقة بالبورصة

- **الطرح العام** الأولي يتم عندما تقوم الشركة بطرح بعض أسهمها للمرة الأولى للجمهور رغبة منها في زيادة رأس المال.

- **الطرح الخاص** عندما تقوم الشركة بطرح أسهمها طرح خاص أو عندما تخص مجموعة من المستثمرين الاستراتيجيين لشراء حصة معينة من الأسهم.

- **العائد على الكوبون أو العائد على التوزيع**

= التوزيع النقدي للسهم ÷ سعره السوقي

- **مضاعف الربحية** يوضح قابلية المستثمر للدفع مقابل كل جنيه من أرباح الشركة = السعر السوقي للسهم ÷ ربحية السهم وترجع أهمية حسابه للاتي:

✓ لمقارنة عدة شركات ينتمون إلى نفس القطاع أو للسوق بوجه عام

✓ لمقارنة مضاعف ربحية الشركة خلال فترة زمنية معينة.

المصدر: موقع البورصة المصرية